دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الإصلاحات السياسية بالمغرب: أسئلة الواقع على ديمقراطية المهارشة
المصدر:	مجلة نوافذ
الناشر:	أحمد الحارثي
المؤلف الرئيسي:	سعيد، عبدالسلام آيت
المجلد/العدد:	ع 7
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	2000
الشهر:	أغسطس
الصفحات:	24 - 37
رقم MD:	517567
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	AraBase
مواضيع:	الهوية السياسية، المغرب، الأحوال السياسية، الديمقراطية، الإصلاح السياسي، نظم الحكم، الانتخابات البرلمانية، الأحزاب السياسية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/517567

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الاتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة.
يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

بسم الله الرحمان الرحيم

الإصلاحات السياسية بالمغرب: أسئلة الواقع على ديمقراطية المهارشة

ذ.عبد السلام آيت سعيد

المقدمة:

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، والصلاة والسلام على الرسول القدوة الذي كانت سيرته العطرة وقيادته الرشيدة نموذجا لحياة الشورى "الديمقراطية" ودولتها.

أما بعد:

العمل السياسي في المغرب، لا يملك القدرة على الإستيعاب السياسي، أو استيعاب الماضي السياسي بمناهجه وتجاربه الناجحة والفاشلة، وحسن قراءة الحاضر، لاستشراف المستقبل، فالتاريخ السياسي في المغرب حافل بالدروس السياسية، فالدرس السياسي في الوطن العربي عموما وفي مغربنا بالخصوص يضيف أفكارا وتجارب إلى أفكارنا وعقولنا بالإضافة إلى نزع القدسية على الاجتهاد السياسي لتفادي المغالاة والتطرف والدوران في فلك الأشخاص. لأن الولاء في السياسة يكون للفكرة، وللمبدأ، وللحق، وللعدل، لا للشخص أو الهيئة أو الحزب...

وحتى نزداد إدراكا لهذه المقولة لا بد من:

1- اعتبار الخلاف في غير الأصول والمبادئ التي تؤمن بها الأمة والشعب ظاهرة صحية بل ضرورية للتكامل والتعاون.

2- اعتبار القوانين والمساطر والوسائل في تدبير وتسيير الشأن العام مرجعيات اجتهادية قابلة للخطأ والصواب، وليس نصوصا مقدسة.

فالرجوع إلى الحق والصواب خير من التمادي في الخطأ بدون أن يكون لذلك أثر رجعي ينقض الغزل من أساسه، فقولة عمر بن الخطاب الشهيرة: "ذلك على ما قضينا وهذا على ما نقضي" فاصلة في قابلية الاجتهاد -خاصة السياسي منه- للمراجعة متى ظهرت ضرورة ذلك.

3- الانطلاق من إحسان الظن بالناس[1] لتفادي الأحكام المسبقة، ونعتبر منهج رسول الله صلى الله عليه وسلم أحسن نموذج يحتذى به في هذا الباب، ليس في عمق التغيير الذي أحدثه فقط بل أيضا في الشمولية التي تم بها.

هذه فقط بعض الشروط التقديمية التي لا غنى للفاعلين السياسيين عنها: لأن عملية الإصلاح والتغيير ليست عملية سهلة يمكن تحقيقها في زمن يسير وبتخطيط مرتجل، فالعمل السياسي الراشد هو الذي يوظف مختلف الوسائل والأساليب لتحقيق الأهداف المرسومة وفق حاجات الشعب والأمة ومتطلبات الظرف والمحيط.

I- الهوية السياسية للنظام المغربي

إن السياسة لم تعد لعبة للسياسيين فقط، بل أصبحت تقتضي موافقة الرأي العام وذلك في جميع الأنظمة السياسية سواء كانت جمهورية أو ملكية.

لأن أغلب القضايا السياسية المطروحة تجعل الجماهير إماأن تتجاوب وتتماثل مع النظام السياسي القائم وإما أن تتصادم وتتدافع معه من خلال مؤسساته ووسائله وهياكله التي يطرحها لأجل الشرعية السياسية. ولكن السؤال المطروح: ما معنى الشرعية السياسية؟

من المعروف أن مسألة الشرعية السياسية لا تطرح عادة إلا عند ما يتم البحث عن الخاصية الأساسية التي تميز كل نظام سياسي، لذا فإن كل نظام سياسي يحاول دائما تحديد هوية خاصة به منطلقا في ذلك من استخدام مقولات فكرية معينة تميزه عن باقي الأنظمة السياسية، على المستوى الخارجي، وتركز رمز هويته السياسية على المستوى الداخلي[2]، لكن يبدو أن أغلب الأنظمة

السياسية رغم اختلاف طبيعتها الإيديولوجية والسياسية تعمل جاهدة على خلق عمق تاريخي لها يرمز لعراقتها وتأصلها[3]، إذ أن الاستمرارية الزمنية تشكل دائما أحقية شرعية قوية، بيد أن الأنظمة الملكية، تعتمد دائما في تحديد هويتها السياسية على التاريخ والدين الشيء الذي دفع "بسوتر" إلى الإشارة أن «الملكيات تعيش من خلال الزمن، ومن خلال التقاليد وقداسة الأجيال السابقة»[4]. وهنا نطرح السؤال: ماهو سند الرهان السياسي عند النظام المغربي وكيف يتم ترجمته سلوكيا وعمليا؟

يرتكز الرهان السياسي عند النظام السياسي المغربي على ثلاثة دعائم أساسية هي:

أ- الدعامة التاريخية.

ب- دعامة الرمزية الدينية

ج- الدعامة الديمقراطية.

أ- الدعامة التاريخية: إن السلطة السياسية في أي نظام سياسي تحاول دوما أن تؤسس وأن تنظم سياقا تاريخيا "معينا" يتوافق ومقاصدها السياسية. "فالمقاصد أرواح الأعمال"[5] كما قال الإمام الشاطبي رحمه الله. فلا سياسة بلا مقاصد، ولا مقاصد بلا وسائل، والتاريخ وسيلة من وسائل التدبير والتثبيت السياسي في الأنظمة السياسية العربية منذ سقوط الخلافة الراشدة وبداية مرحلة الملك العاض، فهذا معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه مثلا، حسب رواية المسعودي، كان أول من عني بأخبار العرب وسعى إلى تقييدها، كما عني بأخبار الأمم الأخرى وأفاد منها". كما تشير الباحثة "شاتز ميلر" إلى أن المرينيين كانوا يعملون طيلة حكمهم على خلق تاريخ يشرح تواجدهم السياسي بالمغرب، أي تاريخا يحدد ماضيهم السياسي[6]. لأن الخطاب التاريخي هو بمثابة إطار فكري يعمل على تكوين العقلية الجماعية لأفراد المجتمع[7]. ولهذا السبب نلاحظ أن النظام المغربي يعطي - ومايزال- اهتماما بالغا للتاريخ وللمقولات التاريخية في تحديد الهوية السياسية للمغرب بغية إضفاء المشروعية على نفسه ومن أجل الاستمرارية.

ب- دعامة الرمزية الدينية:

أما الدعامة الثانية -وهي المتعلقة بالرمزية الدينية- فهي تشكل الاتجاه المعياري في خط النظام السياسي المغربي على غرار الدعامة الأولى.

وتعتبر عقبة "وتحديا" أمام مشروع الحركة الاسلامية في المدافعة والتغيير. فالإسلام أو الشعار الإسلامي يشكل حجر الأساس في النظام السياسي المغربي، بحيث أن التكوين العقدي والاجتماعي والفكري للبيئة المغربية وطبيعة السلطة السياسية تفضيان إلى ضرورة إعطاء البعد الديني الإسلامي مكانة خاصة داخل الحياة السياسية العامة، مما يعطي لأية ممارسة دينية رسمية من طرف النظام تجليا من تجليات الرمزية السياسية، أو بعبارة أخرى وسيلة لشرعنة السلطة السياسية، وتظهر هذه التجليات/الرمزية في المظاهر التالية:

- **النصوص الرسمية العليا:** الدستور -الوثائق السياسية- إعلانات عامة... فهي لا تخلو من الإشارة إلى المفاهيم الاسلامية.

- **الألقاب الدينية:** "فالألقاب الدينية التي يتخذها العاهل المغربي تعكس ليس فقط الوضعية السياسية المتميزة التي يحتلها داخل النظام السياسي المغربي بل هذه الألقاب (أمير المؤمنين، الإمام، خليفة...) تضفي على السلطة السياسية هالة من القدسية"[8]

- **الإنتساب إلى البيت النبوي:** "الشجرة النبوية": فالحرص على النسب النبوي والانتساب إلى آل البيت كان دائما يعطي للأسر الحاكمة المغربية الشرعية الرمزية لتسلم زمام السلطة، والحكم بالمغرب. يقول الباحث المغربي محمد الطوزي: "إن السلطة السياسية المغربية تتمتع -بالإضافة إلى الشرعية الكاريزمية والعقلانية- بشرعية تاريخية ترجع إلى ذكر الأب المحرر وفي نفس الوقت إلى التذكير بالإنتساب إلى النبي وسلطته الرمزية"[9]، الشيء الذي يؤكد من خلال حرص النظام المغربي على الإحتفال بعيد المولد النبوي والتشبث بمراسيمه[10].

- **البيعة:** وهي مفهوم يختزل بداخله الإطار الشرعي للسيادة وأبعاده الحقة، والبيعة لها منظور سياسي إسلامي متماسك مستمد من الأصول الإسلامية، فهي الناظمة الأساسية لعقد الأصول

الشرعية للسياسة والمبدأ الأول لعنصر الثقة والرضا بين الحاكم والمحكوم.

ومراسيم البيعة في المغرب تقام دائما في وقت معين من السنة الشيء الذي يذكر دائما بتجدد النظام السياسي. ويرتبط بهذه المراسم رموزا معينة كانت دائما ملتصقة بالحياة السياسية في المغرب منذ ظهورها وتطورها: فالمظلة والصولجان والعرش والتاج... كلها علامات وإشارات على عظمة الملك وتعاليه السياسي.

- **الاحتفالات الرسمية بالأعياد الدينية:** عيد الفطر وعيد الأضحى.
- **إحياء المجالس الدينية والعلمية:** الدروس الحسنية في شهر رمضان الأبرك، على سبيل المثال.
- **البعثة الرسمية للديار المقدسة في موسم الحج.**
- **دعم بعض الزوايا والطرق وإحياء مواسمها:** الطريقة التيجانية في السينغال مثلا.

هذه بعض تجليات الرمزية الدينية بشكل مختصر وننتقل إلى الدعامة الثالثة وهي:

ج- **الدعامة الديمقراطية**(*): وقد شكلت سنة 1958 نقطة البداية لهذه الدعامة (الخيار الديمقراطي) عبر إصدار سلسلة من القوانين كان على رأسها:

- العهد الملكي.
- ظهير الحريات العامة(11)

ثم فيما بعد إصدار: القانون الإنتخابي في السنة الموالية(12).

ولترجمة هذا الخيار كدعامة أساسية في الرهان السياسي للنظام المغربي أسوق نصا مقتطفا من الخطاب الذي وجهه الملك الراحل محمد الخامس رحمه الله إلى الأمة في 8 مايو 1958 وهو الذي شكل في مجمله "العهد الملكي" إذ يمكن اعتباره بمثابة قانون أتى ليحرم نظام الحزب الواحد ويضع لبنات النظام الحزبي "التعددي" الذي هو جوهر كل نظام ديمقراطي، يقول: "إن أفضل حكم ينبغي أن تعيش في ظله بلاد تتمتع بسيادتها وتمارس شؤونها بنفسها لهو الحكم الديموقراطي الذي يوافق ديننا الحر ويضمن للأفراد والجماعات حياة الطمأنينة والإستقرار، وإننا ما زلنا على مبدئنا في تحقيقه

جادين إيمانا بأن هذا النظام هو الذي يكفل لرعايانا أقصى ما يمكن من حرية وعدل وكرامة... وقد آن لنا أن ندخل في طور جديد من حياتنا الوطنية وذلك بإقامة مؤسسات سياسية ودستورية... -إلى أن قال- "ليكون للإستقلال... مدلوله الحق، ألا هو تشييد نظام ديموقراطي..."(13)

وبعد رحيل الملك محمد الخامس في فبراير 1961 نفذ خلفه الملك الحسن الثاني وعد أبيه وتم الإستفتاء على دستور 8-12-1962، ودخلت البلاد أول تجربة نيابية بتشكيل البرلمان واجتماعه لأول مرة في 18-11-.1963(14)

لكن السؤال المطروح: هل بالفعل تحققت النقلة النوعية من ملكية مطلقة تقليدية إلى ملكية دستورية بواسطة دستورها سنة 1962؟

للإجابة على هذا التساؤل أسوق شهادتين:

- الأولى: للأستاذ عبد الكريم غلاب الذي اعتبر الدستور في حد ذاته مكسبا مهما للنظام السياسي في المغرب، يقول: «فلأول مرة في التاريخ يحدث تغيير جوهري في بناء كيان الدولة من عهد الحكم الفردي ومن عهد المخزن إلى عهد المؤسسات وتوزيع السلط».(15)

- الشهادة الثانية: للفقيه " فوجيس لويس" الذي رأى أن الدستور مجرد واجهة شكلية يوجد وراءها الملك مستمرا في ممارسة السلطة بدون قيود.(16)

قلت: فرغم ما شاب هذه المرحلة الدستورية من خلط ونقصان فلها ما بعدها. فبعد حالة الاستثناء التي عاشها المغرب لمدة خمس سنوات، جاءت مرحلة الدستور الثاني 1970ثم دستور 1972 الذي ظل معطلا إلى غاية سنة 1977 بسبب محاولة الإنقلاب الثانية، إنها مرحلة سلبية في التطور الديمقراطي والنيابي للمغرب التي ستليها مرحلة التسعينات التي عرفت جملة من "الإصلاحات السياسية والدستورية" (دستور 92 ودستور 96 ومدونات الانتخابات...).

إذن فالقول المحيط حول دعامة الديمقراطية في الهوية السياسية للنظام المغربي، تظل دائما محكومة بخلفيتين أساسيتين:

- الشرعية السياسية.

- الرغبة التحكمية في المجال السياسي.

لأن القوة الأقوى (la force la plus forte) ليست هي عنف المسيطرين بل رضى المسيطر عليهم، لذلك يعمل كل حاكم على تحويل قوته إلى حق كما يذهب إلى ذلك "ج.ج.روسو"، وتحويل القوة إلى حق لا يمكن أن يتم إلا عبر "المشروعية"[17]. ودعائم المشروعية في النظام السياسي المغربي هي -كما أسلفنا-: التاريخ والدين والديمقراطية.

II- التناوب التوافقي: أي صيغة للإصلاح السياسي بالمغرب؟

شكل إعلان حكومة 14-03-1998 بقيادة الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي الكاتب الأول للإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية، بداية ونهاية "التهارش السياسي" في سوق الديمقراطية المحتضرة ببلادنا، ولقد قال العربي الأول: "إن كذبة المنبر بلقاء" وكثيرا ما يكذب رجال السياسة ولا يصدقون بحكم سوقية المهارشة وتقلب العقول الفارغة والقلوب الخافقة خوفا وهلعا"[18].

فالتوافق والتراضي لم يكن مؤسسا على أرضية صلبة، وإنما على الشعارات والخطب، وواقع الحال يغني عن المقال.

وللكشف عن هذه الحقيقة نطرح سؤالين على الصيغة التالية:

1- ماهي خلفيات التناوب التوافقي؟

2- ماهي المسوغات السياسية لهذا التناوب؟

1- خلفيات التناوب التوافقي:

إن إدراك خلفيات هذا التناوب يقتضي استحضار مجموعة من المعطيات المتعلقة بالبيئة الإقليمية، والبيئة المحلية على حد سواء.

أ- البيئة الإقليمية:

يقول د.محد ضريف[19]: «هناك درسان على مستوى البيئة الإقليمية حكما إلى حد بعيد خلفيات التوافق:

- أولا: الدرس الجزائري.

- ثانيا: الدرس التونسي.

أولا- الدرس الجزائري: الوصاية على الشعب: تحددت بعض خلفيات التوافق في المغرب فيما حدث في الجزائر منذ 1988، فقد أعلن تأسيس «الجبهة الإسلامية للإنقاذ يوم 10 مارس 1989، وحصلت على الشرعية في شهر شتنبر من نفس السنة،... واستطاعت جبهة الإنقاذ أن تواجه التحدي الأول المتمثل في خوض الانتخابات المحلية بتاريخ 12 يونيو 1990 وأن تحقق فوزا مثيرا للأنظار... في 26 دجنبر 1991 حققت في دورتها الأولى فوزا ساحقا، وكانت جبهة الإنقاذ قريبة من استلام السلطة بطريقة ديمقراطية، غير أن إرادة بعض القوى السياسية ذات التوجه العلماني تظافرت مع إرادة المؤسسة العسكرية لوضع حد لهذه التجربة الوليدة...»(20)

لقد وظفت السلطة السياسية القائمة في المغرب ما حدث بالجزائر لتبعث برسالتين إلى القوى السياسية:

- تتمثل الرسالة الأولى: في كون الإسلاميين المغاربة أصبحوا يشكلون "خطرا" على الجميع، من هنا يأتي تبرير حملة الاعتقالات التي طالت أعضاء جماعة العدل والإحسان وفرض الحصار على مرشدها العام بتاريخ 30 دجنبر 1989، والإعلان عن حلها بتاريخ 10 يناير 1990 واعتقال أعضاء مجلس إرشادها في اليوم الموالي 11 يناير 1990.

- تعلق الرسالة الثانية: بضرورة إعادة النظر في مدلول الديمقراطية من قبل الأحزاب الديمقراطية ذاتها، هل تمارس بإطلاق أم تقتصر على الذين يحترمون قواعد اللعبة...؟ فالدرس الجزائري استحضره الفاعلون السياسيون في المغرب ولكن تم تصريفه بصيغة أخرى.

فأمام إقرار جميع الفاعلين السياسيين في المغرب بقوة حضور التيار الإسلامي، أضحت المراهنة على صناديق الاقتراع بمشاركة الإسلاميين عملية غير مضمونة النتائج، لذلك تم "تسييج" الخيار الديمقراطي بالتركيز على المشروعية التاريخية، فبدأ الحديث عن ضرورة "بعث التوافق الذي كان قائما بين الحركة الوطنية والعرش في إطار ميثاق المطالبة بالإستقلال". وبعث التعاقد بين العرش والحركة الوطنية...(21)

ثانيا- الدرس التونسي: استعداء المجتمع المدني: تشكل التجربة التونسية في تعاملها مع الإسلاميين منذ "تغيير" 1987 الذي أتى بـ"زين العابدين بن علي" إلى السلطة إحدى الخلفيات التي حكمت مسار التوافق بالمغرب، وذلك من خلال عدم السماح للإسلاميين بالمشاركة في الحياة السياسية، ولو من داخل حزب "سياسي" وليس من داخل حزب "ديني" وهذا ما تختزله "حركة الاتجاه الإسلامي" التي ضحت باسمها لتحمل اسما جديدا: "حزب النهضة".(22)

إن الدرس التونسي كان حاضرا في المغرب، فرغم أن جمعية الجماعة الإسلامية استبدلت إسمها باسم جديد: "حركة الإصلاح والتجديد" تجنبا لشبهة احتكار الإسلام وفي تقليد واضح لتجربة "حركة الإتجاه الإسلامي" حيث أعلن قياديو الحركة عن تأسيس "حزب التجديد الوطني" في مايو 1992...(23)الذي لم ترخص السلطات المختصة بقيامه، كما هو الشأن أيضا لحزب "الوحدة والتنمية" الذي تقدم بطلب الترخيص له أعضاء من قيادة "رابطة المستقبل الإسلامي" وفي سياق هذا الرفض والمنع غير المبررين تحركت بعض الجمعيات النسائية ذات التوجه العلماني وفي مقدمتها "اتحاد العمل النسائي" التابع لمنظمة العمل الديمقراطي الشعبي لتأسيس مجلس التنسيق الوطني من أجل تغيير مدونة الأحوال الشخصية والدفاع عن حقوق المرأة في أبريل 1990(24)، والذي سيرفع مذكرة توضيحية في الموضوع إلى الديوان الملكي في مارس 1992.

ب- البيئة المحلية:

ويمكن اختزال أهم معطيات البيئة المحلية التي كانت وراء مسلسل التوافق في ثلاثة عناصر:

- واقع الفضاء الجامعي
- أزمة اليسار المغربي
- خطر "الأصولية"

أولا- واقع الفضاء الجامعي: "منذ مطلع التسعينات، بدا أن التيار الإسلامي ممثلا في جماعة العدل والإحسان" قد تمكن من مراقبة الفضاء الجامعي وشروعه في إعادة هيكلة "الإتحاد الوطني لطلبة المغرب"، هذه المراقبة ستبرز إلى حد كبير ضعف الأحزاب السياسية التي ستضطر إلى إعادة ترتيب

تناقضاتها الأمر الذي حتم عليها الانخراط في مسلسل التوافق كما تطرحه السلطة القائمة"[25]. وخاصة حزب الوزير الأول "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية" الذي استوعب رسالة السلطة القائمة خاصة بعد أحداث الجامعة الربيعية في رحاب كلية الحقوق بالدار البيضاء.

ثانيا- أزمة اليسار المغربي: انشغل اليسار المغربي منذ وقت مبكر خاصة أواخر الستينات والسبعينات بموضوع الدولة والمجتمع، وطالب بالتغيير في اتجاه "دولة اشتراكية" و "أشركة المجتمع" لكن اتفاق دعاة الاشتراكية وأنصارها على هذا المقصد لم يحل بينهم وبين الاختلافات لحد الصراع والإنشقاقات حول السبيل الكفيل بإنجاز هذا التغيير، وإقامة مجتمع اشتراكي، خاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وتفتت الاتحاد السوفياتي، وظهور النظام الدولي الجديد، حيث نعثر في أدبيات هذا اليسار على الكثير من النصوص والمؤلفات التي تطرح إشكالية التغيير إنطلاقا مما يسمى عندهم بنظرية "الاشتراكية العلمية". هذه الإشكالية المهيمنة على خطاب اليسار المغربي بمختلف تلويناته، هي التي جعلت جزءا من هذا اليسار يقبل بالمشاركة السياسية في مؤسسات الدولة والانخراط في ما يسمى بـ"التناوب" و"التوافق".

ثالثا- خطر "الأصولية": يقول ذ.محمد الساسي: «تشكل الحركة الاسلامية اليوم قوة حقيقية، وذلك على الأقل من خلال:

-قدرتها التعبوية والاستقطابية.

- تأثيرها النافذ في قطاعات واسعة من الطلاب، والفتيان والفتيات.

- تفوقها في ميدان بناء قنوات الاتصال اليومية في قاعدة المجتمع»[26]

ولهذه الأسباب وغيرها، فلا غرابة أن نلفي أحزاب الكتلة الديمقراطية -ومن يدور في فلكها- تركب عربة "التناوب التوافقي" ضدا على "الأصولية" و "الخطر الأصولي"، يقول د.ضريف: «تتحدد المهمة المستعجلة لحكومة عبد الرحمان اليوسفي في تحجيم التيار الإسلامي بالشكل الذي تمثله "جماعة العدل والإحسان"، خاصة أن خلفيات التوافق التي انبثقت عنه حكمها هذا التوجه»[27].

2- المسوغات السياسية للتناوب التوافقي:

إن المنطق السياسي الذي تتعامل به أحزاب الكتلة اليوم، والذي طبع تصوراتها العملية وبرامجها المقترحة واجتهاداتها السياسية، هو منطق هش يتسم "بالتسوية والوصولية" نتيجة لضعفها السياسي، وفشل مشروعها فشلا تاريخيا، ومهما تحايلت على قواعدها والمتعاطفين معها فالشمس لا تغطى بالغربال أو كما قال الدكتور المهدي المنجرة لمجلة "الآداب" اللبنانية: «هناك خيانة كبرى قامت بها نخبة سياسية في حق تاريخها النضالي، لقد تنازلت هذه النخبة كثيرا من أجل الدخول في لعبة نتيجتها غير مضمونة... فالذي كنا نعقد عليه الآمال انتهى، فكيف تراني أجيب عن صورة خيبة الآمال هاته؟ وعن أي نموذج للإصلاح سنضيع بالحديث عنه وقت القارئ العربي الكريم- وهو "إصلاح" نال مباركة أمريكا وتصريحات مسؤليها المدعمة والمزكية؟».(28)

وإذا تأملنا الخطاب السياسي للأحزاب والقوى الحاملة لشعار "التناوب التوافقي" نجد أهم المسوغات (المبررات) التي تتمطى بها وتدثر هي:

- البلاد في أزمة خانقة.

- الملكية في المغرب رمز للوحدة والسيادة وأساس قوة الدولة واستمرارها.

- المطالبة بإشراك نخب المجتمع وفئاته وشرائحه على اختلاف توجهاتها عبر آليات الانتخاب، أي اعتماد مفهوم "المواطنة" بدل مفهوم "الرعية".

- الخوف من الاكتساح الإسلامي (تجربة الجزائر نموذجا).

- دمقرطة الدولة في شكل شراكة سياسية بين أحزاب الكتلة الديمقراطية والسلطة السياسية.

وهذه المسوغات في نظرنا ماهي إلا جرعات أو تلقين في حالة سكرات الموت السياسي، أو بلغة السياسة: احتواء النظام الحاكم للنخبة السياسية في استراتيجيته الكبرى ألا وهي: إعادة بناء توازن سياسي واجتماعي يضمن استمرار سلطته ومصالحه السياسية والإقتصادية والإجتماعية في البلاد.

الخاتمة:

وختاما نسأل: ماذا في الأحشاء؟.

هل في أحشاء التناوب والتوافق من خير يرجى ويد تبسط؟.

«هلموا يا إخواننا المسلمين الفضلاء الديمقراطيين إلى الكلمة السواء بيننا وبينكم أن لا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئا ولا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله.

هلموا يا مسلمين إلى ميثاق مسلم بالمعنى والمبنى، ومسلم القيادة، والقاعدة، ومسلم المبادئ والأهداف. ميثاق جماعة المسلمين يدخل فيه من يدخل من مكونات المجتمع ويخرج عنه من يخرج... يدخل من الأحزاب والهيئات من يدخل في ميثاق جماعة المسلمين كما يدخل الفرد في عهد جديد، ينقطع بالتوبة عن ماضيه المختلط»[29].

وبعد فهذه وجهة نظر أحببت أن أشارك بها في هذا الموضوع مع مجلة "نوافذ" منبر الحوار والرأي الآخر، وشعاري كما يقول ڤولتير: "قد أختلف معك في الرأي لكني مستعد لأن أدفع حياتي ثمنا من أجل حقك في الدفاع عن رأيك"

-وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين-

الرباط في: 3 شوال 1420هـ الموافق: 10 يناير 2000م

المراجع والهوامش:

1) المقصود بالناس هنا: الفعاليات المؤثرة والحركات والجمعيات والجماعات... التي تحمل المشروع المجتمعي.

2) أنظر: المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، السنة الأولى العدد 4 ص 56.

3) نفس المرجع، ص 56.

4) Bastid.P, L'idée de légitimité,op .cit.p4، نقلا عن المرجع السابق، ص 5.

5) الموافقات ج2 ،ص 344.

6) المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، ص 57، العدد الرابع.

7) نفسه، ص 56.

8) نفسه ص 64.

9) Monopolisation de la production symbolique,op.cit.p219، وتجدر الإشارة أنه في عهد المرينيين تم الاهتمام الرسمي بالإحتفال بعيد المولد النبوي وجعله عيدا دينيا وطنيا.

10) المجلة المغربية لعلم الإجتماع السياسي، ص 65، ع 4.

11) وهما معا صدرا سنة 1958، لمحاصرة خيار حزب الاستقلال الذي كان ضد التعددية.

*) ولنا تقييم خاص حول جوهر "الديمقراطية" وفاعليتها، سنصرفه في مكانه إن شاء الله.

12) محمد ضريف، "الأحزاب السياسية المغربية"، ص105.

13) نفس المرجع، ص 105.

14) نفس المرجع، ص 123 ، وتجدر الإشارة أن الأحزاب القائمة آنذاك كانت لها مواقف متباينة -بين مؤيد ومعارض- لكيفية إعداد الدستور الممنوح، وكذلك لمحتوى المؤسسات التي يقيمها، وعلى إثر هذه التفاعلات سيظهر إلى الوجود حزبان سياسيان يستوحيان من السياق الدستوري اسمهما وهما: "حزب الدستور الديمقراطي"، و "جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية".

15) ذ.عبد الإله باحي، "الدستور المغربي في تطوره التاريخي"، ص 60.

16) ذ.باحي، المرجع السابق، ص 60، كذلك الفصل 19 من الدستور يترجم هذا الرأي.

17) د.محمد الضريف، "النسق السياسي المغربي المعاصر"، ص 176.

18) عبد السلام ياسين، "الإسلام غدا"، ص 876.

19) الإسلاميون المغاربة، حسابات السياسة في العمل الإسلامي، ص 239.

20) نفس المرجع، ص 241-242.

21) نفس المرجع، ص 243.

22) نفس المرجع، ص 244.

23) نفس المرجع، ص 250.

24) نفسه، ص 50، وانظر كذلك لنفس المؤلف، "الحقل السياسي المغربي"، ص 58.

25) د.محمد ضريف، "الإسلاميون المغاربة"، ص 250.

26) أنظر: مجلة "نوافذ" العدد الثاني، أكتوبر، 1998، ص 29.

27) "الإسلاميون المغاربة..."، ص 261.

28) أنظر نص الحوار بجريدة "الصحيفة" العدد 62، بتاريخ 11-17 دجنبر 1999.

29) ذ.عبد السلام ياسين، "حوار مع الفضلاء الديمقراطيين" ص، 88-89.

إصدارات

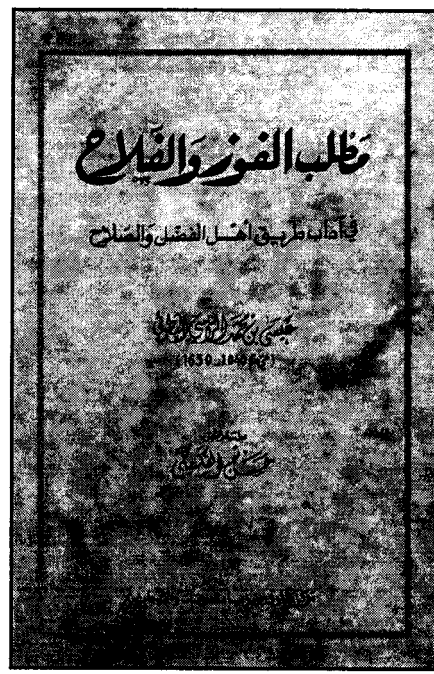

إصدارات